قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجاً

The Role of External Variable in Failed State in Libya: NATO Military Intervention as Model

طارق تاحي [1] ،*.
[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مخبر تحليل السياسات الشرق أوسطية، الجزائر.

Key words:

Failed State

Military Intervention Militias

Transfer of weapons

NATO organization.

Abstract

This paper seeks the role of foreign variable especially the NATO military intervention in the state failure in Libya after 2011, this period has characterized by the growth of societal violence intensity including the tribal one, the emergence of militias whose were supporting from great powers (like France) by weapons, and the spread of terrorist group which became significant actor in Libyan security. as result, Libya knew an institutional weakness and a lack of achieving their security vital aims like securing the boundaries and struggling against weapons and invidious transferred from neighbours.the paper conclude that the NATO military intervention was considered as stimulus to the state failure in Libya and not as direct cause, however the conditions of failed state are available in Libyan society since Ghaddafi regime. the lack of modern political society including the absence of institutions, and the strength of the tribal logic in running the state instead of legitimacy, and the social and economic exclusion based on tribal consideration represent the main topics which explains the current crises in Libya.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :23-03-2021

القبول : 23-04-2021

الكلمات المفتاحية:

الدولة الفاشلة

التدخل العسكري

الميليشيات

نقل الأسلحة

منظمة الحلف الأطلسي.

ملخص

تهدف الدراسة إلى الوقوف على دور المتغير الخارجي والمتمثل تحديداً في التدخل العسكري لحلف الناتو في فشل الدولة الليبية بعد 2011، فقد عرفت المرحلة التي تلت هذا التدخل تصاعداً في حدة العنف القبلي بالإضافة إلى تنامي الميلشيات المدعمة من قبل الدول الكبرى (خاصة فرنسا) بالأسلحة، زيادة إلى انتشار الجماعات الإرهابية التي أضحت فاعلاً مؤثراً في الوضع الأمني الليبي. كنتيجة لهذا الوضع تراجع دور المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية فقد أضحت غير قادرة على القيام بأدوارها الحيوية كتأمين الحدود والحد من تدفق الأسلحة والأفراد من دول الجوار. كما فشلت هذه المؤسسات في التحكم في الوضع الداخلي والذي عرف حالة من الفوضى وصلت إلى الحرب الأهلية. خلصت الدراسة أن التدخل العسكري في ليبيا كان بمثابة مساعد ومحفز لفشل الدولة وليس سبب مباشر في حد ذاته، حيث أن معالم الفشل الدولاتي في ليبيا كانت متجدرة في المجتمع والذي يحمل خصائص تقليدية قبلية تغيب عنه معالم المجتمع السياسي الحديث. ما أدى إلى تعميق أزمة المواطنة والهوية في البلد بسبب سياسات القذافي التمييزية.

* Corresponding author at :: National Superior School of Political Science. ALGERIA.
Email : tahitarek@hotmail.fr

مقدمة

شهدت ليبيا بداية من سنة 2011 تحولات جذرية ومتسارعة أدت إلى حدوث طفرة على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى الإنسانية وهذا على الصعيدين الداخلي والإقليمي، حيث كانت البداية مع استعمال نظام القذافي للعنف وهذا لإخماد حراك الشعب الليبي والذي تبنى مطالب سياسية محضة تمثلت في إسقاط النظام، وانتهى الأمر إلى تدخل حلف الناتو ضمن مبدأ "مسؤولية الحماية" R2P.

تركز مختلف الكتابات الغربية (على سبيل المثال الدراسة التي أعدها Andrew Angel "ليبيا كدولة فاشلة: المسببات، النتائج والخيارات" Libya as a Failed States: Causes, Consequences, Options" والصادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، رقم 24، نوفمبر 2014) في تحليلها لفشل الدولة في ليبيا على العوامل الداخلية والمتمثلة في مؤشرات التماسك (والتي يدخل ضمنها المؤشر الأمني والعسكري) والمؤشرات السياسية والمؤشرات الاقتصادية وانتهاءاً عند المؤشرات الاجتماعية، حيث أن أغلب هذه الكتابات أبرزت فشل نظام القذافي في بناء "الدولة الأمة" طيلة فترة حكمه حيث اقتصر الأمر في ممارسة الحكم من خلال إحلال منطق الولاءات القبلية عوّض عن تغليب مبدأ المواطنة في إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم أو في توزيع مختلف الفرص الاجتماعية على مختلف أطياف المجتمع الليبي. بالمقابل تتجاهل هذه الدراسات دور المتغير الخارجي والمتمثل في التدخل العسكري لحلف الناتو ومدى مسؤولية القوى الدولية في تفشي العنف وتصاعد وتيرة حتى بعد نهاية الحملة العسكرية للناتو، كما اغفل هؤلاء دور التدخل العسكري في تفكك المؤسسات الأمنية وتغوّل الدور الأمني للفواعل تحت قومية كالمليشيات.

تهدف الدراسة إلى إبراز مكانة المتغيرات الخارجية والمتمثلة تحديداً في التدخل العسكري ومسؤوليته في فشل الدولة في ليبيا وفي المنطقة العربية عامة من خلال مناقشة التوجه الذي يجزم بأن فشل الدولة في ليبيا مرتبط بالعوامل الداخلية أكثر من ارتباطه بالتدخل العسكري.

وعلى هذا الأساس فان الإشكالية العامة للدراسة تناقش:

ما مدى درجة تأثير التدخل العسكري لحلف الناتو في 2011 على فشل الدولة في ليبيا؟

في باب الأدبيات يُعَدُ تقرير C. Blunt للجنة السياسة الخارجية في البرلمان البريطاني الصادر في سبتمبر 2016 والموسوم بعنوان ليبيا: تفحص التدخل والانهيار وخيارات سياسات بريطانيا المستقبلية Libya: Examination of intervention and collapse and the UK's future policy options من أهم المصادر التي ركزت على الآثار السلبية التي نتجت عن التدخل العسكري لحلف الناتو على ليبيا سنة 2011 والتي ساهمت بقدر كبير في فشل الدولة، حيث أقر التقرير أن الدول الكبرى عَمِدَت إلى تضخيم لحجم "الخطر" الذي كان المدنيون في ليبيا عرضة له، كما ساهم التدخل العسكري في تنامي دور الجماعات من السلفية الجهادية والتي كانت ضمن الميلشيات التي كانت تحارب ضد نظام القذافي. بالإضافة إلى أن هذا التقرير أشار إلى أن القوى الكبرى التي قادت تدخل الناتو تنصلت من مسؤولياتها في إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، فقد شهدت هذه الفترة انهياراً اقتصادياً وسياسياً واقتتالاً بين مختلف الملشيات والقبائل الأمر الذي ادخل ليبيا في حالة "الحرب الأهلية". وتجسدت حالة الانهيار هذه من خلال تنامي مجموعة كبيرة من المؤشرات من بينها تنامي فوضى انتشار الأسلحة خاصة بعد انهيار نظام القذافي وانتشار الترسانة العسكرية للجيش النظامي على مختلف القبائل والميليشيات، تأزم الحالة الإنسانية وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، الانتشار الواسع لحالات خرق حقوق الإنسان في ليبيا، تعاظم قوة الجماعة الإرهابية "داعش" وهي نتيجة حتمية للفراغ الأمني واستفادة هذه الجماعة من فوضى انتشار السلاح في البلد.

مفهوم الدولة الفاشلة

تعبر حالة فشل الدولة عن وجود مجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية لمختلف الأدوار المتعارف عليها للدولة، وهي في نفس الوقت تعبيراً عكسياً على حالة الدولة الناجحة (عندما تنجح المؤسسات بأداء الأدوار الحيوية) والتي تستطيع الدولة من خلالها التحكم في حدودها الدولية وتثبت قدرتها على ضبط مختلف النشاطات الاجتماعية والسياسية داخل الإقليم وهذا من خلال بسط سلطتها وتفردها في استعمال العنف المنظم داخل إقليمها،وكذا نشاطها الدؤوب في سبيل توفير الحاجيات الاجتماعية للمواطنين (Brooks, 2005, p. 1160)، كما يتعلق الأمر بسلوك الدولة الخارجي المجسد في بعث علاقات دبلوماسية مع بقية الدول. وعلى النقيض فان الدولة الفاشلة تجسد حالة من فقدان السيطرة على أدوار الدولة المتعلقة باستعمال ومراقبة العنف في المجتمع وعدم القدرة على استتباب السلم والاستقرار في المجتمع،حيث عادة ما تشهد هذه المجتمعات حالة من "فوضى استعمال العنف" بشكليه الرسمي وغير الرسمي. كما تعبر كذلك عن حالة عجز للمؤسسات في السيطرة على حدودها الدولية وإقليمها. كما ترتبط حالة الفشل بالهشاشة الاقتصادية وعجز المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي وكذا تراجع الدور الاجتماعي المتمثل في توفير الحاجيات الاجتماعية للمواطنيين (Brooks, 2005, p. 1160). وقد وصف روبيرت روتبرغ Robert Rotberg الدولة الفاشلة على أنها حالة من استفحال العنف على الصعيد الداخلي المصاحب لعجز الدولة المزمن في توفير الحاجيات السياسية لمواطنيها. كما تتميز هذه الحالة بفقدان الحكومة لمصداقيتها وكذا اقتناع المواطنين أن دولتهم بحد ذاتها أضحت لا تتمتع بالشرعية (Rotberg, 2004, p. 01). أما ويليام زارتمان William Zartman

فقد ذهب في كتابه "الدول المنهارة" Collapsed States إلى تبني تعريفا لقي إجماعا لدى مختلف الدارسين حين اعتبر أن الدولة الفاشلة يمثل عجز الدولة في مزاولة وظائفها الحيوية والأساسية **(Cojanu & Pooescu, 2007, p. 115)**. أما هالمان وراتنر Helman, Ratner واللذان نشرا دراسة سنة 1993 تحت عنوان "إنقاذ الدول الفاشلة" Saving Failed States، فقد ركزا على دور المنظمات الدولية في انقاد الدولة التي تشهد حالة من العنف المزمن وقد خرجت دراستهما بنتيجة مفادها "وجوب تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة في الوصاية على هذه الدول" **(Cojanu & Pooescu, 2007, p. 114)**.

وبدورهم اهتم أغلب الساسة بظاهرة "فشل الدول" منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث كانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت Madeleine Albright من بين أهم الساسة السباقين للترويج لهذا الاتجاه، وقد تزامنت هذه المساعي مع تنامي وتيرة التدخلات الأمريكية في الخارج سنوات التسعينات في إطار ما سمي "بالتدخل الإنساني" وهذا قصد إضفاء نوع من الشرعية العلمية على السياسات التدخلية للدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول النامية والفقيرة.

معالم ومحددات "فشل الدولة" في ليبيا

من خلال إحصائيات fragile states index يلاحظ بأن مؤشر هشاشة الدولة في ليبيا أخذ بالتصاعد بداية من سنة 2011 وهي السنة التي شهدت فيها ليبيا بداية في استعمال العنف على نطاق واسع وصل إلى حدّ التدخل العسكري لحلف الناتو. فقد حيث انتقلت قيمة هذا المؤشر من 68.7 سنة 2011 إلى 84.9 سنة 2012 (حيث ارتفع بقيمة 16.2 نقطة في ظرف عام واحد فقط).

لقد عرفت سنة 2011 بداية استعمال النظام الليبي للعنف ضد المدنيين على نطاق واسع كرد فعل للانتفاضة التي نادت بإسقاط نظام القذافي. وكرد فعل لاستعمال نظام القذافي للعنف أقر مجلس الأمن القرار 1973 والذي يسمح لمجموعة من الدول بفرض منطقة جوي فوق ليبيا والقيام بالإجراءات اللازمة لحماية المدنيين الليبيين (**قرار مجلس الأمن الدولي**، 2011) وهذا في إطار مبدأ ما سميّ بـ"مسؤولية الحماية" R2P لقد كان هذا التدخل بمثابة بداية حقبة الفشل الدولاتي في ليبيا وهذا بشهادة التقارير الرسمية لبعض الدول المشاركة في التدخل العسكري على ليبيا، فقد حمّل تقرير لجنة السياسة الخارجية البريطانية للبرلمان البريطاني (تقرير Blunt) في سبتمبر 2016 الدول المتدخلة في ليبيا تحت لواء الحلف الأطلسي وبقيادة فرنسية وبمشاركة القوات البريطانية والأمريكية مسؤولية فشل الدولة الليبية، وجاء في إطار هذا التقرير بأن: "....تتمثل أهم نتائج هذا التدخل في انهيار سياسي واقتصادي، انتشار حروب بين المليشيات والقبائل داخل ليبيا، إضافة إلى بروز أزمة إنسانية وازدياد عدد المهاجرين، الاعتداء الصارخ على صعيد واسع لحقوق الإنسان، ناهيك على الانتشار الفوضوي للأسلحة الموروثة عن نظام القذافي في المنطقة، إضافة إلى تنامي خطر منظمة "داعش" الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا..." **(Ware, 2018, p. 07)**.

كما تجسد فشل الدولة أساساً في انقسام السلطة في ليبيا بين منطقتي الشرق (بنغازي وطبرق) والغرب (طرابلس ومصراتة) أما الجنوب فيعرف حالة من الفوضى في ظل غياب سلطة تحكم المنطقة وهذا مقابل توسع نشاط الحركات الجهادية في هذه المناطق، يجسد هذا الانقسام غياب سلطة واحدة وموحدة تدير الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية في ليبيا وهي من بين أهم شروط الدولة القومية بمعالمها الوطنية،كما أثر هذا الانقسام على السياسة الخارجية الليبية الأمر الذي جعل البلد عرضة للاستقطاب الإقليمي والدولي.

شكل 01 :مؤشر الهشاشة في ليبيا (قيمة المؤشر والترتيب العالمي)

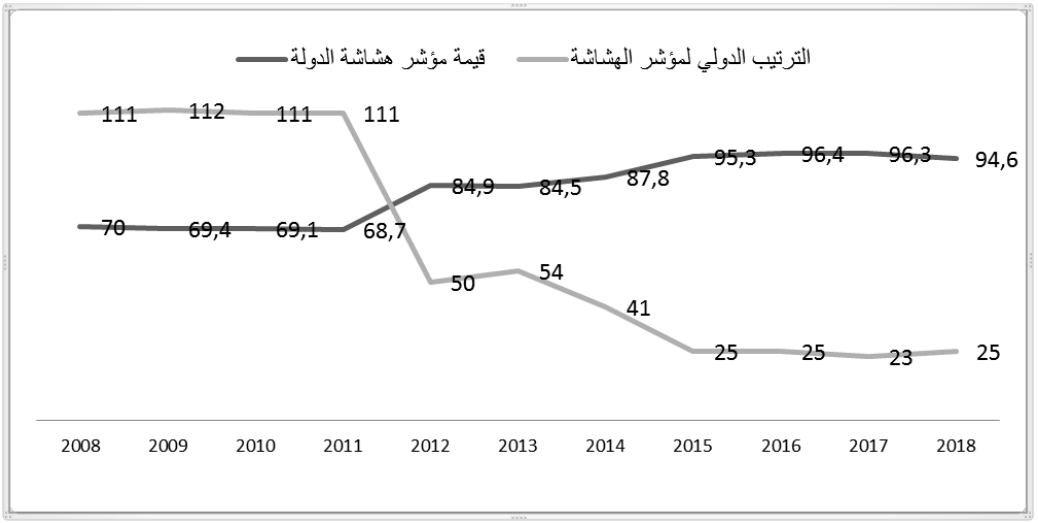

المصدر: Fragile States Index, Global Data

جدول 1 : قيمة المؤشرات المحددة للهشاشة في ليبيا

	مؤشرات التماسك			المؤشرات الاقتصادية			المؤشرات السياسية			المؤشرات الاجتماعية		
	S.A الأجهزة الأمنية	F.E مدى تجزأ النخبة	G.G مطالب الجماعة الوطنية	E.D التراجع الاقتصادي والفقر	U.D عدم استدامة التنمية الاقتصادية	H.F هجرة الأدمغة	S.L مشروعية الدولة	P.S مستوى الخدمات العمومية	H.R حقوق الإنسان وسيادة القانون	D.P الضغط الديمغرافي	RD اللجوء والنزوح داخل الدولة	E.X التدخل الخارجي
2010	5.2	7.1	5.8	5.3	6.9	4.2	7.3	4.2	8.3	5.7	4.3	4.8
2011	5.9	7.0	6.0	4.6	6.9	3.4	7.3	4.3	8.3	5.5	4.6	4.4
2012	**9.0**	8.0	7.0	5.5	7.0	3.9	8.1	**7.6**	9.0	5.8	5.1	**9.0**
2013	**8.9**	8.0	7.4	5.0	6.7	4.2	8.4	**7.3**	9.0	5.5	5.4	**8.8**
2014	**9.2**	8.1	7.5	6.1	6.4	5.5	8.5	**7.4**	8.7	5.7	5.7	**9.0**

المصدر: Fragile States Index, Global Data

من خلال الجدول المبين أعلاه (جدول رقم: 01) والذي يظهر تطور قيمة مختلف المؤشرات الفرعية المكونة للهشاشة في ليبيا بين سنتي 2010 و 2014 يتضح جلياً بأن ظاهرة الفشل في هذه الدولة مرتبطة أساساً بمؤشر التدخل الأجنبي بالدرجة الأولى، وهذا لكوّن أنه المؤشر الوحيد الذي سجل أعلى نمو مقارنة بالمؤشرات الباقية، حيث ارتفع في ظرف سنة واحدة فقط (بين 2011 و2012) بقيمة 4.6. وهذا إن دّل على شيء فانه يدل على أن التدخل العسكري لحلف الناتو ساهم بقدر كبير في فشل الدولة في ليبيا وما صاحبها من تفكك مؤسساتي وأمني في هذا البلد.

كما تبرز هذه الإحصائيات أن مؤشر الأجهزة الأمنية والذي يُعدُ من بين مؤشرات التماسك عنصراً أساسياً يأتي في الدرجة الثانية بعد مؤشر التدخل الخارجي ، حيث عرف مؤشر الأجهزة الأمنية نمو في قيمته يقدر بـ 3.1 بين 2011 و2012. ولعّل ارتفاع قيمة مؤشر الأجهزة الأمنية جاء كنتيجة طبيعية لتفكك المؤسسات الأمنية بعد سقوط نظام القذافي وتفكك الترسانة العسكرية للجيش الليبي بطريقة فوضوية على مختلف الفواعل تحت القومية كالماشيات والقبائل والجماعات الإرهابية.

يُعَدُ مستوى الخدمات العمومية ثالث مؤشر من حيث الأهمية حيث ينتمي إلى مجموع المؤشرات السياسية، ويلاحظ بأن قيمة هذا لمؤشر سجل بدوره نمواً قُدِر بـ 3.3 بين 2011 و2012. حيث أن ارتفاع قيمة المؤشر مرتبط بتدني مختلف الخدمات نتيجة دخول البلد في فترة النزاع المسلح، حيث أضحت مؤسسات الدولة الليبية غير قادرة على توفير الخدمات الحيوية في المجتمع كالتعليم والصحة ...الخ.

التدخل العسكري للناتو على ليبيا

لقد مثّل القرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن الغطاء القانوني الذي اعتمد عليه الحلف الأطلسي لإعطاء شرعية للتدخل العسكري في ليبيا، حيث أدان القرار الانتهاكات الجسيمة والممنهجة التي قام بها نظام القذافي ضد المدنيين والمتمثلة الإعدام والاختفاء القسري للمدنيين. وحددت الأهداف المعلنة لحملة الناتو على أنها "حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالمدنيين المعرضين لخطر الهجمات بما فيها بنغازي" (**قرار مجلس الأمن الدولي**، 2011، **الصفحات** 03-04). كما تبنى مجلس الأمن قرار فرض "الحظر الجوي على ليبيا من أجل المساعدة على حماية المدنيين" (**قرار مجلس الأمن الدولي**، 2011، **صفحة** 04).

تميز التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا عن باقي التدخلات التي قام بها الحلف سابقا بأنه اقتصر على القيام بضربات جوية ضد "أهداف نظام القذافي" دون القيام بإنزال بري على الأراضي الليبية،حيث وصف كارل موللر Karl Mueller هذه العمليات "بأنها محدودة من حيث حجمها، قصيرة في مدتها وغير مكلفة" **(Engelbrekt, Mohlin, & Wagnsson, 2014, p. 221)**.إذ تشير الإحصائيات بأن قوات التحالف الناتو شنت عملياتها العسكرية الجوية على 6000 هدف طيلة الفترة الحملة العسكرية. وارتبط هذا النهج الجديد من التدخل لتفادي الأعباء العسكرية والمالية وكذا الإنسانية التي يمكن أن ينجز عليها خيار الحرب الشاملة وهذا نظراً للخسائر والأعباء التي تكبدتها دول الحلف في تجاربها

السابقة خاصة أفغانستان سنة 2001 والعراق 2003. كما أن تعقد المجتمع الليبي وتشعب ولاءاته وبناه القبلية كان سيقحم قوات الحلف في حرب لا تماثلية وفرص الحسم العسكري فيها ضعيفة جداً وهذا بالنظر إلى تجارب التدخل السابقة.

بالمقابل قامت دول الناتو بالتحالف مع مختلف الجماعات "الثورية" والميليشيات المنتشرة عبر التراب الليبي من خلال تسليحها وإمدادها بالدعم اللوجستيكي وكذا التنسيق الاستخباراتي قصد القيام بالعمل البري مع ضمان قوات الحلف غطاءً جوياً يسمح لهذه الميليشيات تحقيق أهدافها العسكرية براً .وتُعَدُ فرنسا من بين أهم الدول التي ساهمت بقدر كبير في تسليح الميليشيات، فعلى سبيل المثال قامت فرنسا بتزويد هذه الميلشيات بصواريخ مضادة للدبابات من طراز "ميلان" (**شيويس و مارتيني**، 2014، **صفحة** 07).

ويطرح التدخل العسكري على ليبيا مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالأهداف الحقيقية والخفية وراء هذا التدخل وهذا بالنظر إلى الآثار الوخيمة التي انجرت عليه ولعّل من بينها تفكك المنظومة الأمنية والعسكرية وفشل مؤسسات الدولة بالقيام بوظائفها الحيوية كضمان الأمن والاستقرار. فقد ارتبط هذا التدخل في حقيقة الأمر بإجماع الدول المشاركة في الحملة المنضوية تحت الحلف الأطلسي (تشكل التحالف الدولي من الدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، الإمارات العربية المتحدة ، بلجيكا، كندا والدانمارك، النرويج، ايطاليا، قطر، اسبانيا) على ضرورة الإطاحة بنظام القذافي باستعمال ذريعة "مسؤولية الحماية". حيث اعتبرت هذه الدول بأن استعمال القذافي للعنف ضد المدنيين لفترات طويلة هو دلالة لفقدانه للشرعية وعليه التخلي على السلطة (Brockmeier, Stuenkel, & Tourinho, 2016, p. 121). ولقد أشار تقرير Blunt للجنة السياسة الخارجية في البرلمان البريطاني الصادر في سبتمبر 2016 بأن قرار الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في قيادة حملة عسكرية ضد نظام القذافي كان بإيعاز من بعض اللاجئين السياسيين الليبيين والمعارضين الناشطين بفرنسا واللذين لهم ارتباطات مع المؤسسات الأكاديمية والجامعية في فرنسا، حيث عمد هؤلاء إلى الضغط على صناع القرار الفرنسيين قصد إحداث تغيير حقيقي في نظام الحكم في ليبيا. وقد مارس هؤلاء أساليب التضليل والمبالغة وتضخيم الحقائق المتعلقة بممارسات نظام القذافي القمعية في تلك الفترة (House of Commons Foreign Affairs Committee, 2016, p. 10)

وقد كان لوسائل الإعلام الفرنسية دور كبير في تضليل الرأي العام المحلي والدولي حول حقيقة ما كان يجري في ليبيا وعن طبيعة التجاوزات التي كانت تقوم بها أجهزة الأمن والجيش الليبي ضد المدنيين وهذا عن طريق نشر معلومات مغلوطة ومبالغ فيها، حيث عمدت على مضاعفة عدد القتلى الذين سقطوا في بداية هذه الانتفاضة بـ10 أضعاف مقارنة بالعدد الحقيقي للضحايا،حيث أفادت هذه المصادر بأن عددهم راوح 2000 قتيل في بنغازي لوحدها بينما أشار تقرير مفوضية حقوق الإنسانHuman Right Watch بأن إجمالي الضحايا في جميع ربوع ليبيا وصل 233 قتيل وهذا في نفس الفترة (02-Kuperman, 2013, pp. 01).

لقد كان هدف فرنسا من المبادرة فالمشاركة في الحملة العسكرية ضد ليبيا هو تحقيق مصالحها والمرتبطة أساساً بتعزيز تواجدها العسكري والاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا والتي تمثل لها منطقة نفوذ بالنظر إلى التاريخ الاستعماري الفرنسي في المنطقة. كما اعتبر تقرير Blunt أن الأهداف الفرنسية الحقيقية من عملية التدخل في ليبيا تكمن في (House of Commons Foreign Affairs Committee, 2016, p. 11):

1- العمل على الرفع من حصة فرنسا من إنتاج النفط الليبي.

2- توسيع النفوذ الفرنسي في منطقة شمال إفريقيا.

3- قوية الموقع السياسي للرئيس ساركوزي داخليا.

4- تعزيز التواجد العسكري الفرنسي عبر العالم.

ومع إعلان نهاية الحملة العسكرية للناتو في 31 أكتوبر 2011 والتي تزامنت مع مقتل العقيد القذافي 20 أكتوبر من نفس السنة تميز سلوك الدول المتدخلة (خاصة فرنسا وبريطانيا) بتنصلها من مسؤولياتها تجاه إعادة اعمار ليبيا بعد الخراب الذي شهده البلد وكانت لقوات الحلف الأطلسي مسؤولية فيه، فقد أشار تقرير غير منشور بأن بريطانيا أنفقت ما يقارب 320 مليون جنيه إسترليني على التدخل العسكري على ليبيا بالمقابل خصصت 25 مليون فقط لإعادة اعمار ليبيا (House of Commons Foreign Affairs Committee, 2016, p. 26). كما تقاعست هذه القوى عن مسؤولياتها في إعادة بناء الجيش الليبي ورسكلته كما أنها لم تقدم أي مبادرة لنزع سلاح الميليشيات المتناحرة بل وعلى العكس أضحت هذه الأخيرة موضوع استقطاب للقوى الإقليمية والدولية. أما على صعيد المؤسسات والمنظمات الدولية لوحظ أن الدول الكبرى تستعمل نفوذها لدى المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة لرفع العقوبات الاقتصادية على ليبيا (Henriksen & Larssen, 2016, p. 228).

تدخل الناتو ووتيرة العنف في ليبيا

أدى التدخل العسكري في ليبيا إلى نتائج وخيمة على أمن واستقرار البلد من خلال إطالة فترة العنف وتضاعف عدد الضحايا. حيث تزامن التدخل العسكري منتصف مارس 2011 مع إعادة القوات النظامية السيطرة على معظم الإقليم

الليبي وتراجع "المنتفضين" إلى الحدود الشرقية، وقد كان الصراع في هذه الفترة بالتحديد أقرب إلى الحسم لصالح الجيش النظامي الليبي . وقد سقط في ظرف ستة (06) أسابيع الأولى من الصراع (من بداية المواجهة بين الجيش

الليبي والمنتفضين إلى غاية بداية التدخل العسكري) ما يقارب 1000 قتيل من شتى أطراف الصراع الذين شاركوا في هذه المعارك (مدنيون وعسكريون).إلا أنه ومع بداية التدخل العسكري بدأت قوات الحلف بتسليح وتنظيم المليشيات لإدارة المعارك البرية الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد الضحايا والذي وصل إلى 7000 قتيل بالإضافة إلى إطالة أمد النزاع إلى 7 أشهر إضافية تحوّل فيها النزاع إلى حرب أهلية طاحنة . (Kuperman, 2013, p. 02)

ولم يسلم الرسميون الليبيون والأجانب من موجة العنف المتصاعدة بعد نهاية حملة الناتو على ليبيا، حيث سقط الكثير منهم ضحية انتشار العنف غير الرسمي وضعف أداء المؤسسات الأمنية، ولعّل من بينها حادثة اختطاف "علي زيدان" في أكتوبر 2013 في فترة مزاولة منصبه كرئيس للحكومة الليبية وكذا حادثة اغتيال السفير الأمريكي لدى ليبيا كريس ستيفنس Chris Stevens في بنغازي سنة 2012 ومحاولة اغتيال السفير البريطاني دومينيك أسكيث Dominic Asquith في بنغازي شهر جوان 2012. بالإضافة الانفجار الذي أدى إلى تدمير جزء من مبنى السفارة الفرنسية في طرابلس في أفريل 2013 (Kuperman, 2013, p. 02). كما تم إحصاء 104 عملية اغتيال طالت شخصيات من نظام القذافي وكذا شخصيات محسوبة على "المنتفضين والثوار" في منطقة بنغازي لوحدها (Sharqieh, 2013, p. 38).

شكل 02 : مستوى العنف وعدد الوفيات في ليبيا من نوفمبر 2011 إلى أكتوبر 2013

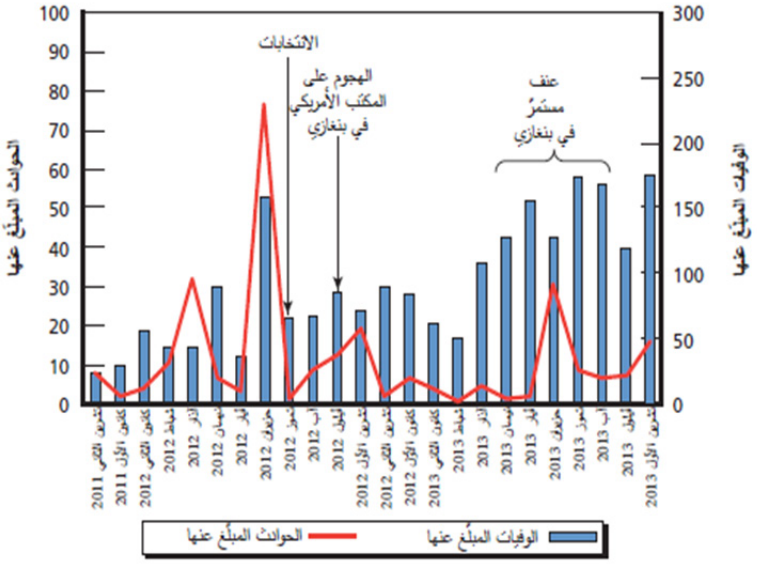

المصدر: جيفري مارتيني، كريستوفر شيفيس(2014)، ليبيا بعد القذافي، مؤسسة راند.

فوضى انتشار الأسلحة والفشل في السيطرة على الحدود

عرفت ليبيا غداة التدخل العسكري للناتو بروز تهديدات أمنية خطيرة ألقت بضلالها على الداخل الليبي وكذا على دول الجوار، إذ يُعدُ فشل المؤسسات الأمنية في مراقبة الحدود الدولية وضعف أدائها في الحدّ من تدفق الأسلحة الداخلة إلى ليبيا والخارجة منها بالإضافة إلى عدم القدرة على مراقبة حركة الجماعات الجهادية عبر البلد من بين أهم سمات مرحلة ما بعد التدخل العسكري. واعتبر الوزير الأول السابق في المجلس الوطني الانتقالي "عبد الرحيم الكيب" في مارس 2012 بأن المنطقة شهدت تنامي لتهريب المخدرات والأسلحة وهذا لفشل المؤسسات الأمنية الليبية في تأمين حدودها، وانجر على هذا الوضع انتعاش عملية بيع الأسلحة ونقلها في جنوب ليبيا خاصة من طرف منظمة القاعدة في"المغرب الإسلامي" (Engel, 2014, p. 05).

يعتبر تفكك الترسانة العسكرية للجيش النظامي والدخول في حالة من الفوضوي في انتشار هذه الأسلحة من بين أهم مخرجات التدخل العسكري على ليبيا في 2011، مما سمح للمليشيات والجماعات الجهادية التي لها امتداد إقليمي في المنطقة العربية الاستفادة من تفكك الترسانة العسكرية للجيش الليبي والسيطرة على أغلبها. وبحسب الإحصائيات فان مجموع النفقات العسكرية لليبيا في الفترة الممتدة من 1969 إلى 2010 وصلت 30 مليار دولار (House of Commons Foreign Affairs Committee, 2016, p. 27) وأن الجيش النظامي لليبيا كان يمتلك ترسانة عسكرية تتراوح بين 250 ألف 700 ألف قطعة سلاح ناري، 70% إلى 80 % منها تمثل بنادق هجومية. كما قدّرت وكالة الاستخبارات البريطانية (M16) حجم الترسانة العسكرية الليبية بمليون طن (شيويس و مارتيني، ص. 07). وقد أحصت السلطة الانتقالية الليبية 120 ألف ليبي ينبغي نزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم في المؤسسات النظامية (Engel, 2014, p. 05). ومع مرور الوقت ارتفع هذا العدد إلى 200 ألف مسلح وهو ما يعادل 11%من إجمالي القوى العاملة في هذا البلد (Engel, 2014, p. 05). كما أشار تقرير البرلمان البريطاني حول التدخل في ليبيا بأن أغلبية أنظمة الدفاع الجوي المتنقلة والمحمولة من قبل الأفراد (MANPADS: man-portable air defence system) والتي اقتناها القذافي في فترة حكمه والتي يبلغ عددها 20 ألف وحدة قد استُعمِلَت من طرف الجماعات الإرهابية في سيناء -بعد تهريبها من الأراضي الليبية- في إسقاط مروحيات الجيش المصري سنة 2014 (House of Commons Foreign Affairs Committee, 2016, p. 28)

أثر المليشيات على الوظيفة الأمنية في ليبيا

يُعَدُ سيطرة المليشيات على المشهد الأمني الليبي من بين المؤشرات الخطيرة لتفكك الوظيفة الأمنية في ليبيا وفشل المؤسسات الرسمية في ضمان أدورها الأمنية، حيث أدت الضربات الجوية للحلف الأطلسي سنة 2011 -بحسب اللورد

ريتشارد Lord Richard- إلى اختلال توازن القوى العسكري لصالح المليشيات على حساب القوات النظامية (House of Commons Foreign Affairs Committee, 2016, p. 28)، فقد تزامنت بداية الحملة العسكرية للناتو مع تضاعف عدد الميليشيات والذي راوح بين 100 إلى 300 في هذه الفترة (Office of the Commissioner General for Refugees and Stateless Persons, 2014, p. 21). واستفادت هذه الأخيرة من الدعم اللوجستيكي والتنسيق الاستخباراتي الذي قدمته الأجهزة الأمنية الفرنسية والبريطانية لتحقيق أهدافها العسكرية براً . بالمقابل أضحت وزارتي الداخلية والدفاع في هذه الفترة فاقدة للشرعية السياسية بل وأنها تبنت منطق الزبائنية في تعاطيها مع المشكلات الأمنية في ليبيا وهذا من خلال استعمال المليشيات كدروع أمنية لها مقابل استفادة هذه الأخيرة من امتيازات مالية (House of Commons Foreign Affairs Committee, 2016, p. 23). كما عرفت المرحلة تغوّل كبرى المليشيات على المؤسسات الأمنية الرسمية في ليبيا،فعلى سبيل المثال كانت وزارة الداخلية في هذه الفترة تحت سيطرة فوزي عبد العال (أحد قيادات مدينة مصراتة) فيما أضحت وزارة الدفاع الوطني في يّد أسمة جويلي (من ثوار الزنتان) أما رئاسة الأركان فقد كانت تحت إمرة يوسف المنقوش (**أحد الضباط المنشقين في فترة حكم القذافي**) (**شيويس و مارتيني،ص.** 10) .وعلى الأساس فان ضعف الدولة وفشلها مرتبط بالدور الجهوي للأمن خاصة بالمليشيات (حيث إن أغلب المليشيات تتميز بولاءات قبلية) وهذا على حساب الدور الوطني والقومي الذي كان ينبغي أن يمثل أولوية ملحة لفترة ما بعد القذافي. كما شهدت المؤسسات الرسمية حالة من غياب المصداقية من خلال فشلها في تحقيق وعودها المتعلقة بحل المليشيات وبناء جيش ليبي موّحد، ففي منتصف سنة 2013 حرص المؤتمر الوطني العام على ضرورة حلّ المليشيات ونزع سلاحها مع بداية 2014 كأقصى حدّ، إلا أن مع حلول شهر جوان 2014 لم يتم القيام بأي تدابير لتحقيق هذا الهدف (Henriksen & Larssen, 2016, p. 296)

هذا الوضع أدى إلى تأزم الوضع الأمني وتحوّل الوضع الأمني من حالة "الفوضى" إلى حالة "الحرب الأهلية" بسبب انعدام الثقة بين مختلف الميليشيات وعودة ظهور النعرات القبلية التي كانت دفينة في فترة حكم القذافي. كما ساد الوضع السياسي في البلاد نوع من التشكيك في قدرة "المجلس الانتقالي" في استتباب الأمن في البلد وحماية جميع مكونات المجتمع، حيث أضحى الوضع في ليبيا يعبر عن حالة من "المأزق الأمني المجتمعي". فقد عبّر القائد العسكري في الجبل الغربي بأنه " لن يتخلى على سلاحه حتى يُصَاغ دستور مدني ونظام ديمقراطي في البلد"، كما اعتبر قيادي آخر من مصراتة بأن" لن يسعى إلى تحقيق فوائد سياسية أو اقتصادية أو مالية...وليس لديه أية نيّة في تسليم سلاحه قبل أن تحكم البلاد من قبل الذين يستحقون إدارتها" (**شيويس و مارتيني**، 2014، **صفحة** 13)، من "خلال تبني دستور مدني ونظام ديمقراطي" (**شيويس و مارتيني**، 2014، **صفحة** 15)

الفراغ الأمني وظهور الجماعات الجهادية

لقد مثل ظهور الجماعات الجهادية كنتيجة منطقية لحالة الفوضى والفراغ الأمني التي عرفتها ليبيا بعد تدخل الحلف الأطلسي وانهيار نظام القذافي،حيث ساهمت هذه الجماعات بقدر كبير في إطار "حركة التمرد على النظام" في "تحرير طرابلس" وفي إسقاط النظام وهذا لما يتمتع أفرادها بخبرة قتالية عالية كوّن أغلبهم شاركوا حربي أفغانستان والعراق. ففي بداية "الانتفاضة على النظام" تحالفت الجماعات الجهادية مع مختلف الميليشيات الموالية للقبائل، إلا أنه وبعد 2011 خرقت الجماعات الجهادية هذا التحالف ورفضت الانصياع لأوامر وقيادات المليشيات بل وقامت باغتيال وتصفية بعض قادتها (House of Commons Foreign Affairs Committee, 2016, p. 13).

ومن الواضح بأن الجماعات الجهادية قد استفادت بشكل كبير من حالة الفراغ الأمني للتغلغل في الشأن الأمني الليبي، فضعف المؤسسات الأمنية الرسمية في مراقبة الحدود الدولية أنعش حركة هذه الجماعات في نقل الأسلحة من والى ليبيا.

المتغير المجتمعي في فشل الدولة في ليبيا

بالرغم من أن تدخل حلف الناتو في ليبيا ساهم بقدر كبير في فشل الدولة في ليبيا من خلال مسؤوليتها في ظاهرة "التفكك الأمني" و"تغوّل" الميلشيات على الأجهزة الأمنية الرسمية،بالإضافة إلى ظهور الجماعات الجهادية والتي استثمرت في الفراغ الأمني في ليبيا لبعث امتدادات فوق قومية للجماعات الإرهابية في المنطقة العربية، إلا أن طبيعة المجتمع الليبي وطبيعة الحكم مثّلا أرضية خصبة لفشل الدولة في ليبيا.

حيث يتميز المجتمع الليبي بخصائص تميزه نسبياً عن بقية شعوب ومجتمعات المغرب العربي،ويُعَدُ "مركزية القبيلة" ومكانتها المحورية كبناء اجتماعي يؤسس لكيان المجتمع من بين هذه الخصائص. حيث تشير الإحصائيات إلى أن المجتمع الليبي يتكون من 140 قبيلة غير أن هذه القبائل تتباين من حيث تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، إذ يتراوح عدد القبائل المؤثرة فعلياً في المشهد الليبي من 30 إلى 50 قبيلة (Office of the Commissioner General for Refugees and Stateless Persons, 2014, p. 21). وقد فشل نظام القذافي طيلة 40 سنة من الحكم في الانتقال من المجتمع القبلي التقليدي القائم على السلطة الأبوية والعادات والتقاليد إلى المجتمع السياسي الذي يعلي قيمة " مبدأ المواطنة" و"دولة المؤسسات". فقد تميز نمط ممارسة السلطة لعقود بتغليب منطق العادات والعرف في ممارسة السلطة (Varvelli, 2013, p. 08) ، وقد مثلت القبيلة أساس التشريع وممارسة السلطة وكذا أداة لممارسة العنف.

كما ارتبطت القبيلة في ليبيا بظاهرة الاستبعاد والتهميش الاقتصادي والاجتماعي أكثر من ارتباطها بتوجه استيعابي والجامع لكل الطاقات والقوى الوطنية. حيث أن تحقيق المواطن الليبي لمختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من عدمها بانتمائه القبلي، ما يدفعنا إلى القول بأن ليبيا عرفت في فترة القذافي "أزمة هوية" من خلال استبعاد وتهميش قبائل واستيعاب أخرى على أساس الانتماءات القبلية لعائلة القذافي والولاءات والتحالفات المعقودة مع قبابل أخرى فعلى سبيل المثال عانت قبائل منطقة "برقة" الواقعة شرق ليبيا لعقود كثيرة من تهميش اقتصادي واجتماعي ممنهجين وهذا لكونها مثلت مصدراً للمعارضة في فترة حكم القذافي (مثلت منطقة "برقة" معقلاً لمعارضة الإسلاميين في ليبيا بما فيهم حركة "الإخوان المسلمين" وكذا الحركات المقاتلة). مثلت هذه المنطقة قلعة "السنوسيين" الذين حكموا البلاد قبل أن يقوم معمر القذافي بالانقلاب عليهم سنة 1969 وهذا بالرغم من امتلاك المنطقة لما يعادل 80% من احتياطي النفط في ليبيا (**جرجس**، 2016، **الصفحات** 277-278). إلا أن ومع انهيار النظام بحلول 2011 ظهرت جلياً التناقضات المجتمعية في ليبيا وأخذت شكلاً عنيفاً وصل ذروته، فقد عَمِدَ نظام القذافي إلى التحالف مع قبائل بعينها وتسليحها والتحريض بينها، بالمقابل كانت قبائل أخرى عرضة لأعمال العنف المنهج من قبل النظام. وعلى هذا الأساس فقد ساهم القذافي في فترة الاحتجاجات التي شهدتها ليبيا سنة 2011 إلى تحويل هذا الحراك من مجرد "احتجاجات شعبية" إلى "حرب أهلية" **(Sharqieh, 2013, p. 35)**. وعلى هذا الأساس فان المجتمعات القبلية بما فيها في ليبيا لا تنظر إلى العلاقات الاجتماعية نظرة قوامها تكافؤ للفرص إنّما تنظر إلى الأوضاع بنظرة الغلبة ووضعية السيطرة على بقية القبائل خاصة فيما تعلق بالثروة والسلطة.

والملاحظ أن ليبيا ففي فترة الأربعين (40) سنة التي حكمها القذافي لم تشهد قط معالم الدولة الوطنية والقائمة على الدور المحوري للمؤسسات وتفعيل مبدأ "دولة القانون"، بل ارتبطت عملية اتخاذ القرارات في شتى الاختصاصات بشخص القذافي ومستشاروه المقربون والذين تجمعهم قرابة عائلية معه **(Henriksen & Larssen, 2016, p. 297)**. فعلى سبيل المثال لم تعرف ليبيا في هذه المرحلة سلطة تشريعية (برلمان بغرفتين) واقتصر الدور التشريعي والرقابي على اجتهادات شخصية شعبوية وارتجالية ميزتها الأحادية في النظر لشخص الرئيس.

الخاتمة

مثّل تدخل حلف الناتو محفزاً ومساعداً لظاهرة فشل الدولة، إذ لا يمكن أن نعتبره سبباً مباشراً في فشل الدولة في الحالة الليبية بالتحديد. حيث أن الدول الكبرى التي قادت التحالف ساهمت بقدر كبير في تفشي ظاهرة العنف داخل ليبيا من خلال التحالفات التي أقامتها دول الحلف مع الميلشيات والقوى غير النظامية الأمر الذي ساعد على التفكك الأمني والمؤسساتي في الدولة. ومن خلال هذه التحالفات ساهم تدخل الناتو بقدر كبير في تغوّل الميلشيات والفواعل تحت الدولاتية على المؤسسات الرسمية خاصة الأمنية منها. كما ادخل التدخل ليبيا في حالة من العنف المزمن والذي تجلى في الحرب الأهلية والاقتتال بين مختلف الميلشيات والقبائل.

في نفس السياق لا يمكن تحميل التدخل الأجنبي في ليبيا المسؤولية كاملة عن حالة الفشل في وهذا لكوّن أن المجتمع الليبي تتوفر فيه شروط الصراع والحرب الأهلية، حيث يتميز بأنه مجتمع بدائي ويقوم على مركزية القبيلة في تسيير الشؤون الاجتماعية، حيث تعتبر التوازنات القبلية المتغير الأساس في فهم كيفية تنظيم الدولة والمجتمع والاقتصاد. كما أن ظاهرتي الاستعاب والاستبعاد الاجتماعي تدار على أساس الانتماءات القبلية ومدى ولآتها لنظام الحكم. وعلى هذا الأساس فقد ساهم نظام القذافي بطريقة أو بأخرى في حالة فشل الدولة في ليبيا اليوم من خلال فشله في "بناء الدولة الأمة" واخفاقه في وضع دولة المؤسسات والقوانين، فقد غُيبَت المؤسسات الرسمية للبلاد كهيئات شكلية قبل أن تكون فعلية في الحياة السياسية.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

ـ المصادر والمراجع

فواز جرجس. (2016). الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والفوضى والثورة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

قرار مجلس الأمن الدولي. (2011). القرار الأممي 1973-2011.

كريستوفر شيويس، و جيفري مارتيني. (2014). ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية. مؤسسة راند.

Office of the Commissioner General for Refugees and Stateless Persons. (2014). Libya: Militias, Tribes and Islamists.

Brockmeier, S., Stuenkel, O., & Tourinho, M. (2016, September). the Impact of LIbya Intervention: Debates on Norms of Protection. Global Society , pp. 113133-.

Brooks, R. E. (2005, Fall). Failed States, or the State as Failure? The University of Chicago Law Review , pp. 1159-1196.

Cojanu, V., & Pooescu, A. I. (2007). Analysis of failed State, Some Problems of Difinition and Measurement. The Romanian Economic Journal , pp. 113-132.

Engel, A. (2014, November). Libya as a Failed State: Causes, Consequences, Options. The Washington Institute for Near East Policy , pp. 0136-.

Engelbrekt, K., Mohlin, M., & Wagnsson, C. (2014). the NATO Intervention in Libya: Lessons Learned from Compaign. New York: Routledge.

Henriksen, D., & Larssen, A. K. (2016). Political Rationale and Consequences of the War in Libya. Oxford University Press.

House of Commons Foreign Affairs Committee. (2016). Libya: Examination of Intervention and Collepse and the UK's Future Policy Options. London: Authority of House Commons.

Kuperman, A. (2013, September). Lessons From Libya: How not to Intervene. International Security .

Rotberg, R. (2004). When States Fail: Cause and Consequences. Princeton: Princeton University Press.

Sharqieh, I. (2013, December). Reconstruction Libya, Stability Through National Reconciliation. Brooking Doha Center Analysis Paper , pp. 01-45.

Varvelli, A. (2013, May). The Role of Tribal Dynamic in the Libyan Future. Analysis , pp. 01-10.

Ware, R. (2018). Libya: the Consequence of a Failed State. London: House Commons Library .

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف طارق تاحي، (2022)، دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجاً، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص: 262-270